

Alfiyyat Ibn Malik and Selected Issues in Arabic Grammar: A Study and Analysis

Karima Zarwg Mohamed Abugfa¹, Elham Abdulsalam Ahmed Alhadreeni²

^{1,2} Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Sciences – Qasr Khiyar, Elmergib
University, Libya

Corresponding author:¹ keaboghoffa@elmergib.edu.ly ² iaalhadreeni@elmergib.edu.ly

ألفية ابن مالك وبعض قضايا النحو العربي: دراسة وتحليل

كريمة الزروق محمد أبو غفة^{1*}، إلهام عبد السلام أحمد الهديني²
^{2,1} قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم - قصر خيار، جامعة المرقب، ليبيا

Received: 20-08-2026; Accepted: 25-09-2026; Published: 01-10-2026

Abstract:

This research presents an analytical study of Ibn Malik's Alfiyyah and selected issues in Arabic grammar, focusing on his methodological approach to grammatical evidence and scholarly disagreement. The study highlights the significance of the Alfiyyah in both classical and modern linguistic scholarship. It examines key debates, including the omission of the final "n" in kana, coordination with the noun of inna, the occurrence of definite nouns after la of absolute negation, cancellation of governing verbs in verbs of assumption, omission of their objects, and deletion of the feminine marker when separated by illa. Through comparison with Qur'anic evidence, poetic citations, and the opinions of Basran and Kufan grammarians, the research shows that Ibn Malik sometimes adhered to his stated principles and at other times departed from them, revealing a flexible, critical, and evidence-based approach to Arabic grammatical theory. This highlights his lasting influence on grammatical thought and methodology studies.

Keywords: Alfiyyat Ibn Malik, Ibn Malik, Arabic Grammar, Grammatical Reasoning, Grammatical Disputes, Grammatical Evidence.

المخلص

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية لألفية ابن مالك وبعض قضايا النحو العربي، مع التركيز على منهجه في الاستدلال النحوي وموقفه من الخلاف بين العلماء. يبرز البحث أهمية الألفية في الدرس النحوي قديماً وحديثاً، ويعرض مكانتها العلمية بين المؤلفات النحوية. يناقش البحث عدداً من المسائل، منها حذف نون كان، والعطف على اسم إن بالرفع، ومجيء اسم لا النافية للجنس معرفة، وإلغاء العامل في أفعال الظن، وحذف مفعولي ظن، وحذف تاء الفعل عند الفصل بإلا. كما يقارن آراء ابن مالك بالشواهد القرآنية والشعرية وأقوال نحاة البصرة والكوفة، لبيان مدى التزامه بمنهجه في الاحتجاج. وقد خلصت الدراسة إلى أنه وافق منهجه في بعض القضايا وخالفه في أخرى، مما يدل على مرونة فكره واعتماده على قوة الدليل. وتبرز النتائج أثره البالغ في تطوير البحث النحوي وتعميق النظر النقدي في مسائل الخلاف بين النحاة قديماً وحديثاً.

الكلمات المفتاحية: ألفية ابن مالك، وابن مالك، النحو العربي، الاستدلال النحوي، الخلاف النحوي، الاحتجاج النحوي.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، فاتحة كل خير، وتمام كلّ نعمة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

يُعَدُّ علم النحو العربي من أجلّ العلوم وأشرفها قدرًا، إذ به تُصان اللغة من اللحن، وتُفهم نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف فهمًا صحيحًا، وقد أسهم العلماء عبر العصور في خدمة هذا العلم، تنظيرًا وتطبيقًا وتيسيرًا، ومن أبرزهم الإمام أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، الذي خَلَفَ تراثًا نحويًا عظيمًا، يأتي في مقدّمته كتابه المشهور: "ألفية ابن مالك"، التي لقيت قبولًا واسعًا بين العلماء والدارسين، لما امتازت به من دقة العبارة، وحسن التنظيم، وشمول القضايا.

وتتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول هذه الألفية بالدراسة والتحليل، مع الوقوف على بعض القضايا النحوية التي عرضها ابن مالك، ومحاولة الكشف عن منهجه في تناولها، ولا سيما في جانب الاستدلال النحوي، وطريقة عرضه لمسائل الخلاف بين النحاة، مما يُسهم في فهم أعمق لطبيعة التفكير النحوي عنده.

ويهدف هذا البحث إلى:

1. التعريف بابن مالك، وأبرز ملامح شخصيته العلمية.
2. إبراز مكانة الألفية في التراث النحوي.
3. تحليل بعض القضايا النحوية الواردة فيها.
4. الكشف عن منهج ابن مالك في الاستدلال النحوي.
5. بيان طريقته في عرض الخلافات النحوية.

وانطلاقًا من هذه الأهداف، يسعى البحث للإجابة عن مجموعة من التساؤلات، من أهمها:

1. ما أبرز ملامح منهج ابن مالك في ألفيته؟
2. كيف وظّف الأدلة النحوية (السماع، القياس، التعليل) في تقرير القواعد؟
3. ما طريقته في عرض الخلاف النحوي والترجيح بين الآراء؟
4. إلى أي مدى أسهمت ألفية ابن مالك في تبسيط النحو وتقريبه للدارسين؟

كما يقوم البحث على عدد من الفرضيات، من أبرزها:

1. أن ابن مالك اعتمد منهجًا تكامليًا يجمع بين السماع والقياس في بناء القاعدة النحوية.
2. أن الألفية تمثّل مرحلة متقدمة من التيسير والاختصار في الدرس النحوي.
3. أن منهج ابن مالك في عرض الخلاف يتسم بالاختصار مع الإشارة إلى الراجح.

ولتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء نصوص الألفية، وتحليل القضايا النحوية الواردة فيها، مع الاستعانة بالمصادر والشروح النحوية المعتمدة، ومقارنة آراء ابن مالك بغيره من النحاة عند الحاجة.

وبناءً على ما سبق، يأتي هذا البحث ليسهم في إلقاء الضوء على جانب مهم من جوانب التراث النحوي، ومحاولة فهم منهج أحد أعلامه الكبار، بما يعزز صلة الدارسين بهذا العلم الأصيل.

موقف ابن مالك من الاحتجاج النحوي:

ابن مالك - كما نقل عنه - كان فطنًا في مسألة الاحتجاج فطنة حملت محقّق شرح ابن عقيل على أن يقول عنه: "وهو أفضل من كتب في علوم العربية من أهل طبقته علمًا، وأوسعهم اطلاعًا، وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء" (ابن عقيل، 1997، ص6).

فابن مالك أثنى على النحاة وأنكر، وأخذ منهم ورد، واستدل لهم واحتج عليهم.

ومن أهم ما أنكره ابن مالك ورده تقديم النحاة السابقين عليه الشواهد الشعرية على القرآن والحديث، فجاء هو - كما يقول محقق الكافية - "ولا فرق عنده بين قراءة وقراءة، ولا بين قراءة متواترة وشاذة، فالقراءة سنة متبعة" (ابن مالك، 2000، ص37). وقال عنه المقرئ أنه كان أكثر ما يستشهد بالقرآن فإن لم يكن فيه شاهد ذهب إلى الحديث، فإن لم يكن ذهب إلى أشعار العرب، (المقرئ، 1999). وهكذا خالف ابن مالك منهج النحاة لا سيما البصريين الذين وقفوا موقفًا غريبًا من آيات القرآن والحديث، والسؤال هنا: هل حقق ابن مالك منهجه هذا في الألفية وطبقه، أم خالفه فقدم أدلة على أدلة القرآن؟

أهمية البحث:

- 1- إن هذا الموضوع يحيطنا علمًا بمؤلف مهم بل مؤلف من أهم مؤلفات النحو العربي وهو ألفية ابن مالك، وهذه الألفية التي تعلمتها جماهير غفيرة وتمرس عليها جماهير من نحاة العربية قديمًا وحديثًا، ولا ريب في أن محاولة دراسة هذا المؤلف كبيرة النفع للدارسين والمتخصصين.
- 2- من أهمية الموضوع أنه يضع الدارسين أمام عدد من قضايا تفصيلية خلافية في النحو العربي، ولا شك في أن الثقافة النحوية مطلوبة في هذا النوع من التخصص.
- 3- هذا الموضوع يستدعي - لا سيما مجال الترجيح - مناقشة آراء ابن مالك وأدلتها ومعرفة قوئها من ضعيفها، وصحيحها من سقيمها، مما يمنح الباحث سعة أفق، وبعد نظر، ودقة في التعبير، وحصانة عند الترجيح.

ظواهر الحذف وتعاقب الأعمال والإهمال في النحو العربي: دراسة تطبيقية

أولاً- حذف نون كان بلا شرط

يقول ابن مالك:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزَمٌ

تُحْدَفُ نُونُهُ وَهُوَ حَذَفَ مَا التَزَمَ (ابن مالك، 2001، ص 17).

فهنا يرى ابن مالك حذف نون مضارع (كان) عند جزمها، وهو حذف غير لازم، فهو يجيز حذفها وإبقاءها، فيجوز حذفها إذا كان مجزومًا بالسكون وغير متصل بضمير نصب ولا ساكنًا نحو قوله تعالى ﴿وَلَمْ أَكُ

بَغِيًّا﴾، بخلاف قوله تعالى: ﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ وَعَقِبَةُ الدَّارِ﴾ (سورة الأنعام، الآية 135) وقوله: ﴿

وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ﴾ (سورة يونس، الآية 78)، لانتفاء الجزم قال تعالى: ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا

صَالِحِينَ﴾ (سورة يوسف، الآية 9) لأن جزمه بحذف النون، وقوله صلى الله عليه وسلم في شأن

ابن الصياد: "إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ" (صحيح مسلم، حديث ونحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ﴾:

(سورة النساء، الآية 137)، وقد خالف يونس فأجاز الحذف مطلقًا تمسكا بنحو قول الحجر بن صخر الأسدي من الطويل:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً

فَقَدْ أَبْدَتْ الْمَرْأَةُ جَبْهَةً ضَيْعَمَ (الأنصاري، 2004، ص243).

فقد حذفت نون "كان" لأنها جُزمت بالسكون مع أنها وليها حرف ساكن وهو اللام.

ومن الشواهد القرآنية على هذه المسألة قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ (سورة، البينة الآية 1)، وقد أثبتت نون (يكن) في القراءة المتواترة، وكسرت النون للتخلص من التقاء الساكنين. ورويت قراءة شاذة بحذف النون، وهي: "لم يك الذين كفروا" واستشهد بها على جواز حذف نون مضارع (كان) مع مجيء الساكن بعدها. ومن أدلة ذلك أيضا قول الشاعر من الخفيف:
لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ
رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ (ابن جني، 440، 1993).

وفي قوله (يك الحق) شاهد على حذف نون "كان" دون تقيد بالشروط. ومنه قول آخر من الطويل:
إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَنَى
فَلَيْسَ بِمُعْنٍ عَنْكَ عَقْدُ التَّمَائِمِ (الطائي، 2004، ص 56)

وقد ذهب المانعون للحذف مطلقا إلى أن هذه الشواهد جميعها من الضرورة نظير حذف نون (لكن) في قول القائل من الطويل:
وَلَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكِ ذَا فَضْلٍ
وَلَا صَرِيفاً وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ (البغدادى، 1989، ص 45).

إذ حذف نون (لكن) مع كونها لو ذكرت لكانت متحركة لنخلص من التقاء الساكنين. (حسن، 1966) والأحرى اتباع رأي من ذهب إلى الجواز. ومن خلال الشواهد السابقة نلاحظ أن ابن مالك وافق منهجه إذ أنه لم يشترط ما اشترطه النحاة من ضرورة كونه غير متصل بساكن، وهو في ذلك مخالف لسيبويه وموافق للشواهد العربية.

ثانياً - العطف على اسم إن المنصوب
يقول ابن مالك:
وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى
مَنْصُوبٍ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا (ابن مالك، 2001، ص 19)

يرى صاحب الألفية هنا أنه يجوز العطف بالرفع على اسم "إن" المنصوب بعد استكمال الخبر، فهو يمنع العطف بالرفع قبل استكمال الخبر ومنه قول قيس بن الملوح من الطويل:
فَمَنْ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ
فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ (ابن الملوح، 1999، ص 73)

الشاهد فيه (الأب)، إذ عطف بالرفع على محل اسم "إن" المنصوب بعد استكمال الخبر وهو (لنا)، ومنه
قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (سورة التوبة، الآية 3).
إذ عطف على اسم إن (الله) برفع (رسوله) بعد استكمال الخبر (بريء). وقوله من الطويل:
وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي النَّسَامِي خَوْلَةٌ
وَلَكِنْ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْخَالُ (الأصفهاني، 2008، ص 187)

والشاهد فيه (والخال)، إذ جاءت مرفوعة بالعطف على محل اسم "لكن" (عمي) بعد أن جاء بخبر لكن (طيب الأصل).

هذا وقد ورد في لسان العرب شواهد تجيز مجيء الاسم معطوفا بالرفع قبل استكمال الخبر، ومنه قراءة من قرأ: "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ" (سورة الأحزاب، الآية 56).

إذ عطف قوله (ملأئكته) بالرفع على اسم إن قبل مجيء الخبر، ومنه قول ضابيء بن الحارث البرجمي من الطويل:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

فَأَيُّ وَقَيَّارٍ بِهَا لَغَرِيبُ (البغدادي، 1989، ص 213).

الشاهد فيه في الشطر الثاني وهو قوله (فإني وقيار) إذ عطف الاسم المرفوع (قيار) على اسم إن المنصوب ياء المتكلم قبل استكمال الخبر (ابن عقيل، 1997).

ومنه أيضا قوله تعالى في قراءة من قرأ: "إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ" (سورة المائدة، الآية 69).

إذ عطف بالرفع على اسم إن المنصوب قبل مجيء الخبر ومنه قول بشر بن أبي حازم من الوافر:

وَالْأَفَاعِلُمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ

بُعَاةٌ مَا بَغَيْنَا فِي شِقَاقٍ، (البغدادي، 1989، ص 287).

الشاهد فيه قوله (أنا وأنتم)، إذ عطف بالرفع قوله (أنتم) على محل اسم إن (نا) قبل مجيء الخبر. وقد اشترط الفراء إذا لم يتقدم الخبر خفاء إعراب الاسم كما في الأدلة، وخرجها المانعون على التقديم أو على الحذف كما في قول قيس بن الملوح من الطويل:

خَلِيلِي هَلْ طَبَّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا

وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دِنْفَانِ (ابن الملوح، 1999 ص 45)

والشاهد فيه (فإني وأنتما دنفان) (الأنصاري، 2004).

فإنه يتعين أن يكون قوله (وأنتما) مبتدأ خبره (دنفان)، ويكون خبر (إن) محذوفا، ومما يصلح الاحتجاج به على رفع المعطوف قبل الخبر قول بعض العرب (إنهم أجمعون ذاهبون)، فرفع التوكيد حملا على معنى الابتداء في المؤكد مع أنها شيء واحد في المعنى أحق وأولى، وقد نسب سيبويه قائل هذه العبارة إلى الغلط، مع أنه من العرب الموثوق بعربيته. (ابن الحاجب، 1998 ص 229).

ونلاحظ بعد ذلك أن ابن مالك قد خالف منهجه فقد جاءت عدة أبيات وآيات تخالف ما في ألفيته من وجوب استكمال خبر (إن) قبل العطف بالرفع على اسم (إن)، وقد كان حريا بابن مالك - اتباعا لمنهجه - أن يجيز هذا الحكم بلا قيد، بيد أنه لم يفعل، وعاد مرة أخرى ليخالف منهجه في الاحتجاج.

ثالثاً - مجيء اسم (لا) معرفة

يقول ابن مالك:

عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلْ لِي لَا فِي نَكْرِهِ

مُفْرَدَةٌ جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَّرَةٌ (ابن مالك، 2001، ص 20).

فقوله (في نكره مفردة جاءتك ...) يمنع مجيء اسم (لا) معرفة رغم إنه جاء في لسان العرب شواهد عدة نثرا ونظما وفيها اسم (لا) معرفة، ومنه قولهم: قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنَ لَهَا، إذ إن (أبا حسن) اسم لا معرف بالإضافة وهو صريح، (ابن عقيل، 1997، الأشموني، 1955، ابن مالك، 2001).

فأوله العلماء بقولهم: إن هناك مضافا محذوفا في الكلام تقديره (ولا مثل أبي حسن لها)، و(مثل) موهلة في الإبهام لا تتعرف بالإضافة، وقالوا أيضا بجعل (أبا حسن) اسم جنس على تقدير (لا فيصل لها)، ومن أمثلة مجيء اسمها معرفة وعملها فيه قول القائل من الرجز:

لَا هَيْئَتُ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

وَلَا فَتَى مِثْلَ ابْنِ خَيْبَرٍ (البغدادي، 1989، ص 262).

والشاهد قوله (لا هيثم)، إذ جاء اسم (لا) معرفة وهو منصوب بها، أي أنها عملت في المعرفة، وقول الآخر من الوافر:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْثٍ

نَكِرْنَ وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ (البغدادي، 1989، ص 162).

الشاهد فيه قوله (لا أمية) إذ جاء اسم (لا) معرفة ونصب بها، أي أنها عملت فيه. ويرى جمهور النحاة أن اسم (لا) قد يأتي معرفة وهي لا تعمل فيه ويجب تكرارها. (الأنصاري، 2004)، كما في قولنا: لا زيد في المدينة ولا عمرو، حيث جاء اسمها معرفة لذا فإنها لم تعمل فيه. والدليل مجيئه مرفوعاً مع تكرار (لا)، خلافاً لرأي الميرد وابن كيسان أن اسم (لا) يأتي معرفة وهي غير عاملة فيه، ولا يجب تكرارها مستدلين بقول القائل من الكامل:

أَشَاءُ مَا شِئْتَ حَتَّى لَا أَرَا لِمَا

لَا أَنْتَ شَائِبَةٌ مِنْ شَانِنَا شَانِي (ابن عطية، 1986، ص 441).

والشاهد فيه قوله (لا أنت شائبة)، فقد دخلت (لا) على معرفة ولم تكرر ولم تعمل فيه. وهنا خالف ابن مالك منهجه؛ إذ إن لمجيء اسم (لا) معرفة شواهد فصيحة صريحة.

رابعاً- إلغاء العامل المتقدم في (ظن) وأخواتها

يقول ابن مالك:

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ

وَأَنوَ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءِ (ابن مالك، 2001، ص 21).

فابن مالك هنا يرى أنه يجوز إلغاء العامل المتقدم في (ظن) وأخواتها في غير الابتداء، وأنه ينوي ضمير الشأن أو لام الابتداء في حالة توهم إلغاء ذلك العامل المتقدم.

ورأى ابن مالك منع إلغاء العامل المتقدم وجواز إلغائه في غير التقديم (ابن عقيل، 1997). ووافقه الرأي البصريون إذ منعوا إلغاء العامل المتقدم وإذا جاء ما يوهم الإلغاء فيؤول بإضمام ضمير الشأن كقول كعب بن زهير من البسيط:

أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ (البغدادي، 1989، ص 345).

والشاهد فيه قوله: (إخال لدينا) إذ تقدم العامل (إخال) وألغي عمله، لكن البصريين أعملوه بتقدير ضمير الشأن، (وما إخاله لدينا تنوِيل)، فجاء الضمير [في] (إخال) مفعولاً أولاً، وجملة (لدينا منك تنوِيل) مفعولاً ثانياً.

ومنه أيضاً قول القائل من البسيط:

كَذَلِكَ أَدْبَتْ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي

أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ (البغدادي، 1989، ص 87).

والشاهد فيه قوله: (رأيت ملاك الشيمة الأدب)، إذ إنه ألغى (رأيت) مع تقدمه، لأنه لو أعمله لقال: رأيت ملاك الشيمة الأدباً.

والجدير بالذكر أن البصريين وأتباعهم كابن مالك، ذهبوا إلى رفض الشاهدين وتأويلهما تأويلاً مخالفاً تماماً للنص فقالوا: هو محتمل ثلاثة أوجه من التخريج:

1- أنه على تأويل (إني رأيت لملاك) فهو من باب التعليق.

2- أنه من باب الإعمال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثانٍ.

3- أنه من باب الإلغاء، لكن سبب الإلغاء أن الفعل لم يقع في أول الكلام بل سبقه كلام. ويرى محمد محيي الدين أن الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذه التأويلات من التكلف ولا يجد أمامه إلا أن يسير في هذه المسألة على مذهب الكوفيين (الأنصاري، 2004). ومن ثم نرى أن ابن مالك أيضاً قد خالف منهجه في هذه القضية.

خامساً- حذف مفعولي ظنّ بلا دليل

يقول ابن مالك في ألفيته:

وَلَا تُجْزِ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ

سُقُوطُ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ (ابن مالك، 2001، ص21).

يرى ابن مالك هنا أنه لا يجوز حذف مفعولي ظنّ أو أحدهما إلا إذا وجد دليل على هذا الحذف، وعليه فإن ابن مالك يمنع هذا الحذف إذا لم يوجد دليل، ووافقه الرأي الأخفش وسيبويه (الأشموني، 1955)، ومن

أمثلة حذف المفعولين مع وجود الدليل قَالَ تَعَالَى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (سورة القصص، الآية 74).

والتقدير: كنتم تزعمونهم شركائي، ف (هم) المفعول الأول، و (شركائي) المفعول الثاني لزعم، وحذفا لدلالة الكلام السابق عليهما.

ومنه أيضاً قول القائل من الطويل:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ،

تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسِبُ (البغدادي، 1989، ص263).

فالتقدير: حسب حبهم عارا، ف (حبهم) مفعول أول، و (عارا) مفعول مفعول ثانٍ لـ (تحسب) لدلالة الكلام

السابق عليهما، وقد يحذف المفعول الأول بدليل قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءٍ أَنَّهُمْ أَلَلَّهُ

مِنْ فَضْلِهِ ۚ هُوَ خَيْرٌ أَلَهُمْ﴾ (سورة آل عمران، الآية 180)، (الأشموني، 1955، الصبان، 1999).

فالتقدير: ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم.

فالمفعول الأول هو (ما) الموصولة، والمفعول الثاني هو (خييراً) للفعل يحسب، وحذف لدلالة الكلام، وقد يحذف المفعول الثاني بدليل، كقول عنتره من الكامل:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ

مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ (البغدادي، 1989، ص136).

فالتقدير: ولا تظني غيره واقعا مني، المفعول الأول (غير) والثاني (واقعا) للفعل تظن، وحذف المفعول الثاني لدلالة الكلام.

وذهب الجمهور من النحاة إلى جواز حذف المفعولين دون وجود دليل على الحذف محتجين بقوله تعالى:

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة، الآية 216) (الأنصاري، 2004، ص189)، فحذف

المفعولين دون دليل على الحذف، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَضَنَنْتُمْ ظَنِّ السَّوءِ﴾ (سورة الفتح، الآية 12)

(الأنصاري، 2004، والأشموني، 1955).

وكذلك قَالَ تَعَالَى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ (سورة النجم، الآية 35).

فالواضح هنا أن هذه الآيات دليل على حذف المفعولين بلا دليل، وعليه فإن ابن مالك قد خالف منهجه في هذه القضية أيضاً.

سادساً- حذف تاء الفعل إذا فصل عن فاعله بـ (إلا)

يقول ابن مالك في هذا:

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكُ التَّاءِ فِي

نَحْوِ أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ

وَالْحَدَفُ مَعَ فَصْلٍ بـ (إِلَّا) فَضَلًا

كَمَا زَكَ إِلَّا فَنَاءُ ابْنِ الْعَلَا (ابن مالك، 2001، ص222)

فهنا يرى ابن مالك أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل فإنه يجوز إثبات التاء وحذفها، والإثبات أفضل، أما إذا كان الفصل بينهما هو (إلا) فإنه يفضل حذف التاء مع جواز الإثبات، وعليه فإن ابن مالك يجيز إثبات التاء إذا فصل الفعل عن فاعله بـ (إلا) ولكن حذفها هو المفضل عنده (ابن عقيل، 1997، والأشموني، 1995).
وذهب جمهور النحاة والأخفش إلى إجازة إثبات التاء في الفعل المفصول عن فاعله بـ (إلا)، ولكن هذا الجواز خاص بالشعر كقول جرير من الرجز:

مَا بَرِئْتُ مِنْ رَبِيبَةٍ وَدَمَ

فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِ (ابن عطية، 1986، ص511).

والشاهد قوله: ما برئت من ربيبة إلا بنات العم، إذ فصل الفعل عن فاعله (بنات) بـ (إلا) مع إثبات التاء، وقول آخر لذي الرمة من الطويل:

طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَارُ مَا فِي غُرُوضِهَا

فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ (ذي الرمة، 1995، ص181).

والشاهد فيه فما بقيت إلا الضلوع، إذ فصل الفعل عن فاعله بـ (إلا) وثبتت التاء فيه، وأجاز ابن مالك إثباتها في النثر أيضاً، (الأشموني، 1955، والصبان، 1999، والأنصاري، 2004)، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ

كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَحِدَةً﴾ (سورة يس، الآية 29)، ففصل بين الفعل (كان) واسمها (صيحة) بـ (إلا) مع

ثبوت التاء فيه.

والواضح أن ابن مالك وافق منهجه القائم على احترام الدليل والأخذ به ما صح ثبوته كما في هذه القضية.

الخاتمة:

وبعد هذا البحث في ألفية ابن مالك ونحوها نكون قد أتممنا بعون الله وحمله هذه الدراسة التي تناولت موضوعاً مهماً من موضوعات علم النحو وعنوانها: (ألفية ابن مالك وبعض قضايا النحو العربي)، وقد حاولنا قدر الجهد والطاقة أن نحيط بهذا الموضوع.

حيث إننا حاولنا جمع بعض القضايا النحوية التي تكلم عنها ابن مالك في ألفيته، ومن ثم شرحها وصياغتها بأسلوبنا الخاص، وخرجنا بالنتائج الآتية:

1. تنذبذ التطبيق المنهجي عند ابن مالك يبين أن ابن مالك لم يلتزم التزاماً مطرداً بمنهجه في الاحتجاج النحوي؛ إذ وافق أصوله النظرية في بعض المسائل، كما في مسألة حذف نون (كان) وحذف التاء مع الفصل بـ (إلا)، بينما خالفها في مسائل أخرى، مثل: العطف على اسم (إن) قبل استكمال الخبر،

- ومجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة، وإلغاء العامل في أفعال الظن، وهذا يدل على أن التطبيق عنده كان خاضعاً لقوة الشاهد لا لصرامة القاعدة .
2. تقديم الدليل الاستعمالي على القياس النظري، حيث كشفت الدراسة أن ابن مالك — في عدد من المواضع — قدّم الشواهد السمعية (القرآنية والشعرية) على القياس النحوي المجرد، حتى وإن أدى ذلك إلى مخالفة ما قرّره من قواعد، مما يعكس نزعة استعمالية واضحة في تفكيره النحوي .
 3. تأثره بالمذهب البصري مع عدم التقيد به فظهر أن ابن مالك يميل في كثير من آرائه إلى المذهب البصري، خاصة في قضايا مثل منع إلغاء العامل المتقدم في أفعال الظن، إلا أنه لم يلتزم به التزاماً تاماً، بل خالفه عند قيام الدليل، مما يكشف عن استقلالاً نسبياً في شخصيته العلمية .
 4. اتساع دائرة الشاهد النحوي لديه أكدت الدراسة أن ابن مالك وسّع دائرة الاحتجاج، فلم يقتصر على نوع واحد من الشواهد، بل اعتمد القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي، وهو ما أسهم في إثراء مادته النحوية وتعدد أوجه الاستدلال عنده .
 5. مرونة الفكر النحوي عند ابن مالك أظهرت النتائج أن ابن مالك لم يكن جامداً على القواعد، بل كان مرناً في التعامل معها، بحيث يجيز أحياناً ما يمنعه غيره، أو يقيّد ما يطلقه سواه، وهو ما يتجلى بوضوح في موقفه من قضايا الحذف والإعمال .
 6. بروز ظاهرة الحذف بوصفها سمة بارزة فقد كشفت الدراسة أن الحذف — سواء في الحروف أو الأفعال أو المفاعيل — يمثل ظاهرة مركزية في القضايا المدروسة، وأنه عنصر مهم في تفسير كثير من التراكيب العربية، وهو ما يعكس طبيعة العربية القائمة على الإيجاز والاقتصاد اللغوي .
 7. إشكالية التعارض بين القاعدة والشاهد أبرزت الدراسة وجود تعارض في بعض المواضع بين ما تقرره القاعدة النحوية وما تثبته الشواهد اللغوية، وقد تعامل ابن مالك مع هذا التعارض بطرق متعددة، منها التأويل، أو الترجيح، أو الإقرار بالمخالفة، مما يدل على وعيه بطبيعة هذا الإشكال في الدرس النحوي .
 8. النزعة الترجيحية النقدية في معالجته للخلاف فلم يكتف ابن مالك بعرض الأقوال، بل مارس نوعاً من الترجيح بينها، مستنداً إلى قوة الدليل، لا إلى الانتماء المذهبي، وهو ما يعكس نضجاً في النظر النحوي، واقتراحاً من المنهج النقدي .
 9. إسهامه في تعميق الدرس النحوي، حيث تؤكد هذه الدراسة أن ابن مالك أسهم إسهاماً واضحاً في تطوير البحث النحوي، ليس فقط من خلال جمعه المسائل، بل من خلال طريقته في عرضها ومناقشتها، وإبراز وجوه الخلاف فيها .
 10. الحاجة إلى إعادة قراءة الألفية قراءة منهجية فقد توصلت الدراسة إلى أنه لا ينبغي أن تُقرأ بوصفها متناً تعليمياً فحسب، بل بوصفها نصاً علمياً يحمل رؤية نحوية تحتاج إلى تحليل واستنباط، خاصة فيما يتعلق بمنهج الاستدلال والتعامل مع الخلاف.

وفي ختام هذا البحث نسأل الله لعملنا القبول والرضا، وأن يعفو عمّا فيه من تقصير.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

- [1] ابن الحاجب، ع .، 1998، *الكافية في النحو*، دار الكتب العلمية.
- [2] ابن الملوّح، ق .، 2000، *ديوان قيس بن الملوّح*، دار صادر.
- [3] ابن عطية، ج .، 1986، *ديوان جرير بن عطية*، دار المعارف.
- [4] ابن عقيل، ع .، 1997، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، دار الكتب العلمية.
- [5] ابن مالك، م .، 2001، *ألفية ابن مالك*، مكتبة الآداب.
- [6] الأشموني، ع، 1955، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، دار الكتاب العربي.
- [7] الأصفهاني، أ، 2008، *الأغاني*، دار صادر.
- [8] الأنصاري، ع .، 2004، *أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك*، دار الطلائع للنشر.

- [9] البغدادي، ع . ، 1989، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، مكتبة الخانجي.
- [10] الصبان، م . ، 1999، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الكتب العلمية.
- [11] الطائي، ح. ، 2004، ديوان حاتم الطائي، دار صادر،
- [12] المقرئ، أ. ، 1968، نفح الطيب من غصن الأنجلس الرطيب، دار صادر بيروت.
- [13] النيسابوري، م. ، 1955، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي.
- [14] حسن، ع. ، 1966، النحو الوافي، دار المعارف.
- [15] ذو الرمة، غ. ، 1995، ديوان ذو الرمة، دار الكتب العلمية.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of AJHAS and/or the editor(s). AJHAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.